

## للنشر الفوري 2012/1/24

أتلانتا، جورجيا.... يدين مركز كارتر إعتقال رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني الدكتور عزيز دويك، وكذلك اعتقال ثلاثة نواب آخرين وأحد الوزراء السابقين عن حركة حماس.

فقد تم اعتقال الدكتور دويك يوم الخميس، 19 كانون الثاني/يناير بالقرب من مدينة رام الله بالضفة الغربية المحتلة، وحكمت عليه محكمة عسكرية اسرائيلية يوم 24 كانون الثاني/يناير بالاعتقال الإداري لمدة ستة اشهر دون ان يوجه له أي اتهام يذكر. كما واعتقلت القوات الاسرائيلية في الساعات الاولى من صباح 20 كانون الثاني، عضو المجلس التشريعي الفلسطيني من كتلة التغيير والإصلاح، خالد ذويب، بالقرب من مدينة بيت لحم. ثم الحقت ذلك باعتقال النائب محمد طوطح والوزير السابق خالد ابو عرفة من مقر اللجنة الدولية للصليب الأحمر في القدس الشرقية حيث لجأ الاثنان منذ اكثر من عام بعد إلغاء إقامتهم في القدس. واستُكملت سلسلة الاعتقالات باعتقال عضو المجلس التشريعي عبد الجابر فقهاء في الساعات الأولى من صباح يوم 24 كانون الثاني/يناير من منزله في مدينة رام الله.

نود التنويه هنا الى اهمية المجلس التشريعي الفلسطيني بالنسبة للمصالحة إذ يعتبر تفعيله المرجو في الأسابيع المقبلة معلما هاما في الجهود القائمة لتحقيق المصالحة الفلسطينية والانتخابات المقبلة، مع العلم ان المجلس التشريعي الفلسطيني لم ينعقد بكامل هيئته منذ عام 2006.

وقد قال الرئيس الأميركي الأسبق جيمي كارتر ان "هؤلاء الرجال لا ذنب لهم سوى الفوز بمقعد برلماني في انتخابات مفتوحة ونزيهة، والتي تمت مراقبتها من قبل مركز كارتر عام 2006". فعلى ما يبدو أن اعتقال الدكتور دويك رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني وغيره من النواب الفلسطينيين ما هو الا محاولة لشل حركة المجلس التشريعي من أجل منع المصالحة الفلسطينية والانتخابات المرتقبة. إننا نحث على إطلاق سراح جميع النواب والوزير السابق وكذلك ندين إبعاد السادة طوطح و أبو عرفة قسرا عن القدس اذ يحظر القانون الدولي على إسرائيل، بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ابعاد المواطنين. كما أن الإستخدام المتواصل للاعتقال الإداري مقلق جدا.

ويقع حاليا سبعة وعشرون عضوا من المجلس التشريعي الفلسطيني في السجون الإسرائيلية، من بينهم 24 عن حركة حماس. وقد منحت انتخابات عام 2006 كتلة التغيير والإصلاح أغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني والتي كان تقييم المركز للعملية الانتخابية إيجابى ووجد أن النتائج تمثل الإرادة الحقيقية للناخبين الفلسطينيين. إن هذه الاعتقالات هي محاولة صارخة لتقويض الديمقراطية الفلسطينية.